



اللقاء التواصلي حول التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل

مجلس المستشارين، الثلاثاء 17 يناير 2017

## ورقة تقديمية

## الإطار العام

تضطلع البرلمانات بأدوار هامة متصلة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتغطي أنشطتها كافة مجالات حقوق الإنسان، المدنية منها والسياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وإدراكا منها لأهمية الأدوار التي تقوم بها السلطة التشريعية، وكذا دور هذه المؤسسات في إعمال الحقوق وتمكين الأفراد والجماعات من حرياتهم وحقوقهم، تزايد في السنوات الأخيرة اهتمام آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإشراك البرلمانات في النهوض الفعلي بحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وللتذكير، فإن العديد من التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان تدخل في صلب اختصاصات السلطة التشريعية، كالتصديق على الاتفاقيات الدولية أو اعتماد نصوص تشريعية جديدة أو إلغاء قوانين تتعارض مع المعايير الدولية موضوع التزام الدولة، أو تعديل وملاءمة التشريعات الوطنية.

ومن جهة أخرى، لا يقل الاختصاص المالي للبرلمان عن نظيره التشريعي في ضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...، حيث يستلزم إعمالها التدريجي رصد موارد مالية كافية لإقرار وضمان تنفيذ سياسات عمومية ذات علاقة بهذه الحقوق على المستويين الوطني والمحلي.

وبالإضافة إلى الاختصاصات التقليدية للسلطة التشريعية كالاختصاص التشريعي والمالي والرقابي، تضطلع هذه الأخيرة كذلك بمهام أساسية كتحقيق السياسات العمومية والتفاعل مع المحيط الخارجي للدولة عبر استثمار قنوات الدبلوماسية البرلمانية.

وإدراكاً منهما لما يترتب عليه تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان من مسؤولية على كافة الفاعلين المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني؛ واعتباراً للدور المحوري الموكل لمؤسسة البرلمان في تعزيز سيادة القانون، بشكل عام، وفي إدماج المعايير الدولية في التشريع الوطني، على وجه الخصوص، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عدداً من القرارات بشأن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة بخصوص مساهمة البرلمان في أشغال مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل، نذكر منها التوصيات التالية:

A/RES/65/123; A/HRC/22/L.21 ; A/RES/66/261; A/HRC/26/L.21

ووعيا كذلك من المنظومة الأممية لحقوق الإنسان بأهمية إدماج بعد حقوق الإنسان في مختلف أنشطة المؤسسات التشريعية، فقد تزايد الاهتمام بتعزيز مشاركة المؤسسات التشريعية في أشغال منظومة حقوق الإنسان الأممية، عبر إسهام الاتحاد البرلماني الدولي في عمل مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال تقديم مساهمة برلمانية أقوى في الاستعراض الدوري الشامل وإلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، على غرار التعاون الذي تم في السنوات الأخيرة بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والبرلمانات الوطنية للبلدان قيد الاستعراض (أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/68/L.44 والمؤرخ في 6 ماي 2014، والذي ساهم المغرب في إعداده، حول التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي).

في هذا السياق، نظمت المملكة المغربية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، يومي 29-30 شتنبر 2014، ندوة إقليمية لفائدة البرلمانات الإفريقية حول "إعمال الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني: مساهمة البرلمانات في أشغال مجلس حقوق الإنسان". وعلى إثر هذا الملتقى الإفريقي، تم التأكيد على تعزيز دور البرلمانات في كل مراحل عملية تقديم الدول لتقارير الاستعراض الدوري الشامل، وفقا لقوانينها الوطنية، ولا سيما من خلال إشراك البرلمانات الوطنية بصفها جهات صاحبة مصلحة في عملية التشاور بخصوص إعداد التقارير الوطنية ومتابعة تنفيذ التوصيات، وكذا من خلال المشاركة في جلسات الحوار التفاعلي بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل.

كما أولت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان اهتماما بالغا للدور المحوري للبرلمان في النهوض بحقوق الإنسان، وذلك من خلال الحرص على إشراك السيدات والسادة البرلمانيين لحضور أشغال الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، بالإضافة إلى تنظيم يومين دراسيين بتاريخ 31 أكتوبر و1 نونبر 2014 لفائدة برلماني وموظفي مجلس النواب حول "مؤشرات حقوق الإنسان: آلية لتأهيل عمل البرلمانيين في مجال التشريع وتبعية وتقييم السياسات العمومية". ويوم دراسي بمراكش في 21 ماي 2016 حول "دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان: الآليات الاتفاقية والاستعراض الدوري الشامل"، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي إطار برنامج الشراكة الذي يجمع المندوبية الوزارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المغرب.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء التواصلي حول التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل تنويعا لمسار إعداد التقرير المذكور، الذي انطلق منذ يناير 2016، وتكريسا لمقاربة المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى الرقي بأدوار المؤسسة التشريعية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، عبر تقوية أدوارها وتفاعلها مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

### أهداف اللقاء التواصلي

يسعى هذا اليوم الدراسي إلى تعزيز وتوسيع المسلسل التشاوري الوطني بمناسبة إعداد التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، والانفتاح على المؤسسة التشريعية الوطنية ممثلة بمجلس المستشارين من خلال تملك هذه الآلية وتفاعل المغرب معها، خاصة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وإبراز الأدوار المحتملة للبرلمان في إطار هذه الآلية.